كهرباء الفطور والسحور غير «مضمونة»

وزير الكهرباء لـ«الوطن»: منح الاشتراكات المعفاة من التقنين متوقف ولا صحة لمنحها للمنازل

الخطوط «الذهبية» تحقق ٨٠ بالمئة من واردات الكهرباء

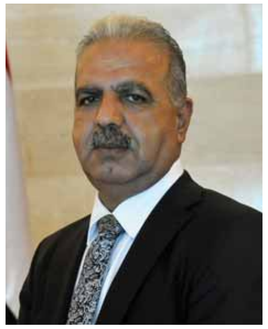

عبد الهادي شباط

كشف وزير الكهرباء غسان الزامل لـ«الوطن» أنه لا تعديل مهماً على برامج التقنين خلال شهر رمضان ما لم يتم حدوث تحسن في حوامل الطاقة، وأن استطاعة وزارة الكهرباء على تأمين الكهرباء في أوقات الإفطار والسحور رهن توفر الطاقة.

وحول الاشتراكات المعفاة من التقنين (الخطوط الذهبية) بين الوزير أنه تم التوقف عن منح هذه الاشتراكات لأن الوزارة وصلت لسقف الكميات المخطط تخصيصها لهذه الاشتراكات والمقدرة بـ٤٠٠ ميغا واط وهو ما يعادل حالياً ٢٠ بالمئة من الطاقة المتاحة على الشبكة لكن الوزير بين أن نحو٧٥ بالمئة من هذه الطاقة تذهب للمدن والمناطق الصناعية والمنشآت الحيوية.

بينما تحصل المنشآت السياحية والتجارية التي لديها اشتراكات معفاة من التقنين على الربع المتبقي من الكميات المعفاة من التقنين وهوما يعادل حالياً نحو١٠٠ ميغا واط، وبالمحصلة هذه الكمية (١٠٠) ميغا لا تمثل أكثر من ٤,٥ بالمئة من إجمالي الطاقة التي يتم توليدها خلال المرحلة الحالية والمقدر بـ٢٢٠٠ ميغا واط.

واعتبر الوزير أن الهدف من الاشتراكات المعفاة من التقنين تحسين واردات الوزارة المالية خاصة أن الوزارة تحتاج مبالغ مالية عالية لتمويل المشاريع والاستثمارات وأعمال الصيانة والإصلاح التي تنفذها لمنظومة الكهرباء أكبر من قيم الواردات التي تحققها الوزارة من فواتير الكهرباء بمختلف أنواعها.

وعلى سبيل المثال من المتوقع أن يكون حجم الإنفاق الاستثماري وكلف أعمال التأهيل على الشبكات نحو١٥٠٠ مليار ليرة في العام ٢٠٢٣، في حين إجمالي ما حققته الوزارة من قيم الفواتير وبيع الكهرباء لايتجاوز ألف مليار ليرة منها ٨٠٠ مليار ليرة متوقع أن تحققها الاشتراكات المعفاة من التقنين ومنه تبرز أهمية هذه الاشتراكات في المساهمة بتخفيف الفرق بين واردات الوزارة وحجم إنفاقها على المشاريع المستحق تنفيذها لتعزيز واقع منظومة الكهرباء فنياً ودعم موثوقيتها، حيث تصل قيم الكيلو واط للخطوط المعفاة من التقنين لحدود ٤٥٠ ليرة للمنشآت الصناعية في حين يتجاوز ٨٠٠ ليرة للمنشآت السياحية.

وكانت وزارة الكهرباء نشرت عدة أوضحت من خلالها حجم الدمار الكبير الذي طال منظومة الكهرباء الذي يحتاج لأعمال وأموال هائلة لإعادة هذه المنظومة لما كانت عليه قبل سنوات الحرب حيث كانت تصنف منظومة الكهرباء في سورية من أفضل المنظومات على مستوى المنطقة، وعلى سبيل المثال فقط في مجال محطات التوزيع للتوتر ٢٠ ك. ف ودا دون، تعرضت شبكات التوتر ٢٠ ك. ف ومراكز التحويل وشبكات التوتر المنخفض في أغلب المحافظات لعمليات تدمير ونهب وسرقة من حديد الأبراج والأعمدة الخشبية وأمراس الألمنيوم وملفات النحاس للمحولات الكهربائية (آلاف المحولات ٠,٢٠/٠,٤ ك. ف وكذلك آلاف الكيلومترات من خطوط ٢٠ ك. ف وشبكات التوتر المنخفض).

عملت شركات الكهرباء في المحافظات على تأهيلها وعودة جزء مهم منها للخدمة وتأمين وصول التغذية الكهربائية والفعاليات الاقتصادية وغيره، مقدرة حجم الإنفاق على ذلك من الخطط الإسعافية ومن الموازنات الاستثمارية من عام ٢٠١٦ حتى نهاية عام ٢٠٢٠ ما يزيد على ٨٥ مليار ليرة سورية.

بينما تعاني الوزارة حملة من الصعوبات ترتبط بتأمين الطلب على الكهرباء والمقدر حالياً ما بين ٦-٧ آلاف ميغا واط في حين لا يتجاوز المتاح حالياً ٢٢٠٠ ميغا.

متوقع زيادة الطلب على الفروج خلال رمضان بنسبة ٥٠ بالمئة

حداد لـ«الوطن»: التحويلات الخارجية تزيد من الإقبال على شراء الفروج

الوطن

توقع عضو لجنة مربي الدواجن حكمت حداد أن يزداد الطلب على الفروج خلال الأيام الأولى من رمضان بنسبة ٥٠ بالمئة الأمر الذي سيؤدي إلى ارتفاع أسعاره في السوق، مبيناً أن سبب زيادة الطلب على الفروج رغم ضعف القوة الشرائية للمواطن وارتفاع أسعاره بشكل كبير عن الأعوام السابقة هو ازدياد التحويلات الخارجية من المغتربين خلال شهر رمضان.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد حداد أن إنتاج الفروج قليل خلال الفترة الحالية نتيجة ارتفاع تكاليف التربية وقلة الإنتاج وانخفاضه من أبرز الأسباب التي أدت إلى ارتفاع سعره بشكل يومي تقريباً على مدار الأيام السابقة، متوقعاً أن يزداد الإنتاج خلال مدة عشرة أيام بنسبة ٥٠ بالمئة قياساً للإنتاج خلال الفترة السابقة مع عودة نسبة من المربين إلى الإنتاج نتيجة تحسن سعر صوص التربية لكن زيادة الإنتاج سيقابله زيادة في الطلب ونتيجة زيادة الطلب لن ينخفض سعر الفروج خلال رمضان.

وعن دور المكاتب التي تمول مربي الفروج وتؤمن لهم مستلزمات الإنتاج أوضح حداد أن نسبة كبيرة من هذه المكاتب توقفت عن تمويل المربين نتيجة الخسائر المستمرة التي يتكبدها مربو الفروج وقلة التصريف مع ارتفاع الأسعار.

واستبعد حداد قيام المؤسسة السورية للتجارة باستجرار كميات من الفروج من المربين لأنها قامت باستجرار الفروج خلال الفترة الحالية من المؤسسة العامة للدواجن وبكميات قليلة، ومبيناً بأنه من المفترض أن تقوم المؤسسة للتجارة باستجرار الفروج بكميات كبيرة ولو خسرت المؤسسة بسعر مبيع الفروج في ظل الظروف الحالية الصعبة وارتفاع أسعار الفروج باعتبارها تعتبر من مؤسسات التدخل الإيجابي، لافتاً إلى أن سعر مبيع الفروج في صالات السورية للتجارة حالياً يقارب سعر السوق في حين أن سعر مبيعها للحوم الحمراء أقل من سعر السوق.

وبخصوص فائدة استيراد الفروج من الخارج خلال الفترة الحالية بالتوازي مع قلة الإنتاج وزيادة الطلب عليه خلال الأيام القادمة، أكد حداد أنه رغم قلة الإنتاج فإن معظم المربين ضد موضوع استيراد الفروج ولم يتم طرح هذا الموضوع مع الجهات المعنية نهائياً باعتبار أن استيراد الفروج يستنزف القطع الأجنبي، لافتاً إلى أن سورية تمتلك منشآت كثيرة لإنتاج الفروج، والمربون لديهم القدرة لإنتاج كميات ضخمة وتغطية حاجة ٣ أضعاف عدد سكان سورية بالفروج وذلك في حال تم تأمين دعم كاف للمربين وتأمين كل مستلزمات الإنتاج لهم.

وطالب حداد بضرورة تسهيل عمليات استيراد الأعلاف من التجار والسماح لهم بالاستيراد من خارج المنصة من دون سؤالهم عن مصدر تمويلهم، لافتاً إلى أن الدعم الذي تقدمه مؤسسة الأعلاف للمربين ضعيف ولا يفي بالحاجة ونحن كمربين لسنا بحاجة للدعم الذي تقدمه المؤسسة وتجربتنا معها لم تكن ناجحة باعتبار أن نسبة كبيرة من الأعلاف التي نحتاجها للتربية نشتريها من تجار الأعلاف.

حركة في الأسواق بمناسبة عيد الأم ومحال الحلويات الأكثر إقبالاً

إيمى غسان

شهدت أسواق دمشق نوعاً من النشاط في يوم عيد الأم والأيام التي سبقته، والإقبال الأكبر كان على محال الهدايا والألبسة والحلويات.

وفي جولة «الوطن» على محال المعجنات «كيك/كاتو» وهي من أبسط وأهم الهدايا التي يقبل عليها المواطنون في عيد الأم حيث تقوم المخابز بالتحضير له قبل أيام، تبين أن قالب الكيك المزين لمناسبة عيد الأم لعشرة أشخاص لا يقل سعره عن ١٠٠ ألف ليرة سورية ويصل في مخابز معينة لـ٣٠٠ ألف ليرة، مع اتجاه المحال لصناعة قوالب صغيرة لشخص أو شخصين في محاولة لتلبية الطلب مع مراعاة ضعف القدرة الشرائية.

وعن الحفلات في المطاعم التي أقيمت بمناسبة عيد الأم، فالأسعار قدرت وسطياً بين ١٠٠ ألف و٢٠٠ ألف على الشخص مع وجبة غداء أو عشاء مع مطرب وبرنامج فني، وبيّن أصحاب أحد المطاعم لـ«الوطن» أن الغلاء بالأسعار هذا العام كان بسبب غلاء المواد والمحروقات مؤكدين أن أرباحهم لم تتضاعف كما تضاعفت الأسعار، وإنما على العكس أصبح هامش الربح أقل بسبب قلّة الإقبال.

وقال أحد الصاغة لـ«الوطن»: إن الإقبال اليوم جيد اليوم مقارنة مع باقي الأيام، مؤكداً أنه لا يقارن مع سني الرخاء، ولكن الإقبال ملفت ويعزى هذا الإقبال للحوالات التي يرسلها الأبناء خارج سورية وتقنعهم بجودة وجمالية الصيغة السورية.

وشهد سوق البحصة المتخصص بالإلكترونيات وإكسسوارات الموبايلات حركة مبيع جيدة –حسب أصحاب محال– بسبب توجه الناس لشراء هذا النوع من الهدايا الذين قالوا لـ«الوطن»: إن معظم مبيعاتهم في هذا اليوم تركزت على البطاريات المحمولة «باور بانك» وسماعات البلوتوث وقواعد الجوال وغيرها من الإكسسوارات التي يحتاجها مستخدمو الموبايل.

عضو غرفة تجارة دمشق محمد حلاق أوضح للوطن أن الإقبال الذي شهدته الأسواق لا يرقى للمستويات المعهودة في مثل هذا اليوم من السنوات السابقة، مبيناً أن وضع السوق لا يمكن أن نصفه بالنشط وإنما هي حركة شرائية أفضل، وذلك بسبب ضعف الوضع المعيشي والقوة الشرائية.

وبين حلاق أنه بسبب خصوصية هذا العيد، أكثر المحال التي شهدت إقبالاً هي محال الألبسة والحلويات «كاتو» أما المواد الغذائية الأخرى ولم تشهد حركة ملحوظة وخصوصاً بعد المقارنة بالحركة الشرائية الذي شهدته في فترة إعداد السلل الغذائية للاستجابة للزلزال، موضحاً أن الإقبال على هذه الأسواق يشتد في رمضان.

خلال لقائه رئيس الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي

وزير الصناعة: المنتج الغذائي السوري ذو سمعة جيدة عند العرب

المزروعي: نبحث عن فرص لإقامة مشروعات في سورية

هناء غانم

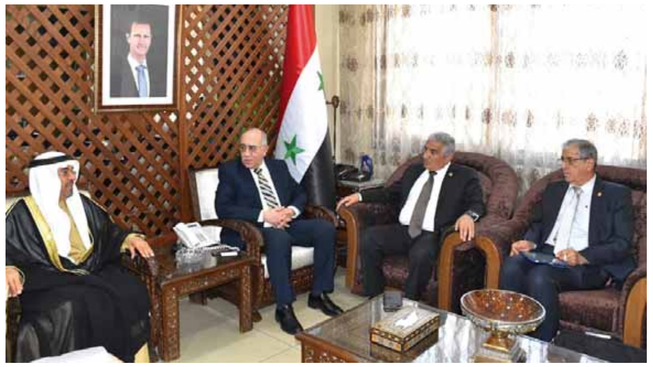

أكد وزير الصناعة زياد صباغ أن المنتج الغذائي السوري ذو سمعة جيدة في الدول العربية نظراً لوجود خبرة لدى الصناعي السوري الأمر الذي يشكل قيمة مضافة للمنتج.

جاء ذلك خلال لقائه أمس رئيس الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي محمد بن عبيد المزروعي والوفد المرافق بهدف تفعيل سبل التعاون في مجال التصنيع الزراعي الغذائي والفرص الاستثمارية المتاحة.

وأضاف صباغ: إن قطاع التصنيع الزراعي الغذائي في سورية تراجع بشكل كبير نتيجة ظروف الحرب والحصار والعقوبات وتعرض كثير من المزارعين والفلاحين للتهجير، الأمر الذي أدى إلى خروج مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية عن الخدمة، إضافة لنقص مستلزمات الإنتاج الزراعي وكل ذلك أدى إلى تراجع التصنيع الزراعي الغذائي، مؤكداً أن الحكومة تعمل حالياً على إعادة تنشيط قطاع التصنيع الزراعي من خلال برامج حكومية إضافة للتعاون مع منظمات أممية ودولية، لافتا إلى أن آفاق التعاون كبيرة ومتعددة وواعدة لإمكانية إقامة شراكات في مجال التصنيع الزراعي الغذائي كالكونسروة والألبان ومشتقاتها والزيوت وإنتاج الآلات الزراعية بهدف إنمائي ربحي اقتصادي وفق توجه الهيئة.

من جهته قال رئيس الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي محمد بن عبيد المزروعي: إن هدف اللقاء هو مد جسور التعاون وإقامة مشروعات مشتركة في مجال التصنيع الزراعي الغذائي، موضحاً أن الهيئة لديها ثلاث شركات في سورية هي الشركة الأهلية لصناعة الزيوت في حماة التي واصلت العمل خلال فترة الحرب، وشركة غدق للإنتاج الزراعي، وشركة لإنتاج معدات الري ويجري العمل لإعادة تشغيلهما بسبب تأثرهما بظروف الحرب، مؤكداً أهمية المنتج السوري وأنه يتم العمل للبحث عن فرص ومشروعات أخرى على كامل الأراضي السورية نظراً للدور الكبير الذي تلعبه وزارة الصناعة في مجال الإنتاج والتصنيع الزراعي الغذائي وكل ما يتعلق بسد الفجوة الغذائية، وذكر رئيس الهيئة أن ٥٠ بالمئة من استثمارات الهيئة في قطاع التصنيع الزراعي مرتبطة بالصناعة.

وهناك تعاون مع صغار المنتجين والمزارعين في سورية ويتم العمل على تأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي الغذائي والتقنيات الحديثة لهم في هذا المجال وإقامة شركات مشتركة مع القطاعين الحكومي والخاص.

وخلال اللقاء قدم المزروعي عرضاً عن عمل ونشاط الهيئة والدول المشاركة ونسبة مساهمة كل دولة باعتبارها مؤسسة تمويلية تعمل ضمن نطاق الجامعة العربية وتعد سورية عضواً مؤسساً ومساهماً فيها.

وتم الاتفاق على تواصل اللقاءات الثنائية بين وزارة الصناعة والخبراء والفنيين في الهيئة لمتابعة التنسيق والتعاون.

مدير عام أكساد: صناعات مشتركة لدعم القطاع الغذائي السوري

مدير عام المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد) نصر الدين العبيد قال: إن هناك لقاءات ستتم مع غرف الصناعة والتجارة والزراعة لاستطلاع كل آفاق التعاون والاستثمار والتشبيك مع كل القطاعات للتوصل إلى إقامة صناعات مشتركة تساهم في دعم القطاع الغذائي في سورية.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد مدير التخطيط والتعاون الدولي في الوزارة د. مطيع الريم أن قضية التصنيع الزراعي الغذائي هي من أولويات عمل الوزارة، مبيناً أن الوزارة لديها خريطة عمل تستطيع من خلالها تحديد الأولويات في التصنيع الزراعي والتي تشمل القطاعين العام والخاص.

وأضاف: إن الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي أبدت استعدادها للتعاون في عدة مشروعات جديدة تتعلق بالتصنيع الغذائي ضمن الإمكانيات والخبرات المتاحة لما لها لهذه المشروعات من تقدم وتطور في الصناعات الغذائية لتجعل منها نقطة انطلاق لمشروعات أخرى. خاصة أن الهيئة لديها باع طويل ومساهمة في العديد من الصناعات بالتشاركية مع القطاع الخاص وخاصة في مجال التصنيع الغذائي لاسيما تصنيع / الحبوب – البقول – رب البندورة – والزيتون والمخللات وغيرها من المواد الغذائية.

وأضاف: هناك توجيه من الوزارة للتواصل مع اللجان الفنية لدعم العملية التصنيعية حيث تم الاطلاع على مشروعات الهيئة في سورية للبحث عن نقاط مشتركة في المشروعات المقامة للوصول إلى عمل متكامل يخدم المنتج الوطني.

ماذا قال الصناعيون عن تحديد ضوابط الإدخال المؤقت بقصد التصنيع؟

غرفة صناعة حلب لـ«الوطن»: مهم جداً ويسهم في تخفيض التكاليف لكنه بحاجة لتوضيح أكثر

طيفور: القرار استجابة لطلبات الصناعيين لكن هناك صناعات أهم من التي تضمنها التعميم

رامز محفوظ

أكد أمين سر غرفة صناعة حلب رأفت شماع في تصريح خاص لـ«الوطن» أن التعميم الذي صدر عن وزارة الصناعة والذي يتضمن الضوابط الأساسية المتعلقة بالإدخال المؤقت بقصد التصنيع وإعادة التصدير يعتبر مهماً جداً بكل المقاييس وخصوصاً أنه تم انتقاء صناعات محددة ومهمة خلال المرحلة الحالية.

وأضاف: إن الشيء المهم بعد صدور التعميم هو الخروج من موضوع مشكلات المنصة والتقيد الحاصل بموضوع تمويل المستوردات، لافتاً إلى أن التعميم كان من الممكن أن يكون أفضل لو كان فيه وضوح أكبر في الضوابط الموضوعة وسير عملية الإدخال المؤقت.

وأشار إلى أن السماح بإدخال البضائع إلى منشأة الصناعي ليتم تصنيعها وإعادة تصديرها أمر جيد يسهم في تخفيض تكاليف الإنتاج ويسرع عملية حصول الصناعي على المواد الأولية اللازمة وتصنيعها وإعادة تصديرها باعتبار أن هذا الأمر لم يعد مرتبطاً بموضوع التمويل ومشكلات المنصة.

ولفت إلى أن التعميم جيد ويخدم المرحلة الحالية، مشيراً إلى أن غرفة الصناعة ستقوم بعقد ندوة توضيحية للصناعيين قريباً حول كيفية الاستفادة من موضوع الإدخال المؤقت لأن أي خطأ بفهم هذا التعميم ستكون له تبعات كبيرة وسيعرض الصناعي لمخالفات جسيمة.

من جهته اعتبر الصناعي عاطف طيفور أن التعميم مهم جداً وجاء وفقاً لمتطلبات جميع الصناعيين لكن كان من الأفضل لو شمل التعميم السماح بالإدخال المؤقت لمواد أولية لازمة لكل الصناعات ولم يتم حصر عملية السماح فقط بصناعات محددة باعتبار أن هناك صناعات أهم من الصناعات التي تضمنها التعميم وقيمتها المضافة أكبر مثل صناعة الألبسة والصناعات الزراعية التي تشكل عامل تصدير أكبر بالنسبة للصناعات السورية.

وبين أن الهدف من التعميم دعم الصادرات والعمل على زيادتها والمساهمة في تأمين المواد الأولية اللازمة للصناعي من دون دخوله في متاهة الجمارك والرسوم وغيرها من الأمور الأخرى المعقدة، مشيراً إلى أنه بعد صدور هذا التعميم والتسهيلات المقدمة من خلاله أصبح بإمكان الصناعي السوري المنافسة عالمياً وبيع كميات أكبر من البضائع باعتبار تكاليفه أصبحت منخفضة.

وأوضح أن تعهد إعادة القطع الأجنبي بنسبة ١٠٠ بالمئة هو أبرز ما طالب به الصناعيون وهذا الأمر يساهم في تحقيق فائدة لخزينة الدولة ويستطيع الصناعي استخدامه في تلبية مستورداته.

وكانت قد أصدرت وزارة الصناعة تعميماً لمديريات الصناعة في المحافظات والمدن الصناعية يتضمن الضوابط الأساسية المتعلقة بالإدخال المؤقت بقصد التصنيع وإعادة التصدير استناداً إلى توصية اللجنة الاقتصادية بخصوص السماح بالإدخال المؤقت للمواد الأولية اللازمة لصناعات الدهانات والمنتجات البلاستيكية والمنظفات والملمعات والأحذية والتريكو والأجهزة المنزلية الكهربائية.